تاريخ البحرين السياسي من عام ١٧٥٣ ـ ١٩٠٤
التأسيس والإزدهار دراسة وثائقية
«ج. ج. سالدانها»

إعداد : أ.د. فتوح الخترش
مراجعة: أ.د. جمال زكريا قاسم

هذا هو العنوان الذي صدّرت به الدكتورة فتوح عبدالمحسن الخترش الكتاب الذي نعرض له في هذه الصفحات. وفيما يبدو أن هـذا العنوان قد عُرب بتصرف عن العنوان الأصلي لمجموعة وثائق سالدانها الخاصة بالبحرين والتي صدرت بالإنجليزية بعنوان: «مجمل شئون البحرين» Precis on the Affairs of Bahrein .

ولم يكن هذا المجمل الخاص بالبحرين هو العمل الوحيد الذي قام به سالدانها بل إنه تمكن من موقعه كوكيل لوزارة خارجية الهند البريطانية في الإشراف على جمع ودراسة العديد من الوثائق المتعلقة ببعض أقطار الخليج أو تلك التي تتناول شئون الخليج بصفة عامة. ومما يذكر بصدد ذلك أن الدكتورة فتوح الخترش سبق لها دراسة مجموعة وثائقية أخرى أصدرها سالدانها عن شئون الكويت، تولت جامعة الكويت إصدارها في كتاب حمل عنوان «التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك».

ولعل ما يسترعى الانتباه أن الكتاب الذي بين أيدينا جاء خلوا من الإشارة إلى العنوان الأصلي الذي وضعه سالدانها باللغة الإنجليزية، كما لا توجد به معلومات عن تاريخ وسنة إصداره ومكان صدوره. وفضلا عن ذلك جاء خلوا من الإشارة إلى الجهة أو الهيئة التي تولت ترجمته إلى اللغة العربية. وكل ما يمكن أن يستشفه القارىء من التقديم الذي صدرت به الباحثة الكتاب أنها اعتمدت على المعلومات والوثائق التي جاء بها سالدانها في إجراء بحث وثائقي ومقارنة ما جاء به من معلومات بكتب المؤرخين وذلك في فترة من تاريخ البحرين تقع بين عامي ١٨٥٤ و ١٩٠٤ وأنها أضافت للنص بعض التعليقات والحواش حرصا منها على الأمانة التاريخية. والكتاب يقع في ٤٦٨ صفحة نشر ذات السلاسل ـ الكويت ١٩٩٢ .

قليلة للتوزيع المحدود على المسئولين في حكومة الهند والإدارات السياسية المعنية بشئون الخليج ومن ثم كانت تعتبر وقت صدورها في حكم الوثائق السرية التي كان القانون البرلماني لا يسمح بتداولها أو بالاطلاع عليها إلا بعد مرور خمسين عاما وحين انتهت فترة الحظر ـ التي خفضت حاليا إلى ٢٥ عاما ـ تم نشر تلك المصادر في طبعات حديثة.

ولعل المكتب الثقافي بديوان حاكم قطر ــ الديوان الأميري حاليا ــ كان رائدا في ترجمة تلك المصادر إلى اللغة العربية وبصفة خاصة مختصرات سالدانها ودليل الخليج للوريمر. وعلى الرغم من أن الترجمة العربية جاءت مشوبة بكثير من الأخطاء وخاصة من حيث عدم التدقيق في أسماء القبائل والمواقع إلا أنها بلا شك أفادت كثيرا من الباحثين في تاريخ المنطقة.

بعد هذا الإيضاح الذي كان لابد منه ننتقل إلى الدراسة التي وضعتها الدكتورة فتوح الخترش عن مختصرات سالدانها الخاصة بشئون البحرين والتي راعت فيها أن تحتفظ بالنص المترجم عن الإنجليزية مكتفية بوضع تقديم للنص إلى جانب الشروح والتعليقات التي وضعتها في الحواشي كما ألحقت بالكتاب قائمة ببليوجرافية بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستها لتلك المختصرات التي اشتملت على ثلاثة أقسام رئيسية احتوت على واحد وستين فصلا إضافة إلى سبعة ملاحق.

وقد بدأت الباحثة تقديمها للكتاب باستعراض لأهم أحداث الفترة الزمنية التي تعرض لها سالدانها بين عامي ١٨٥٤ و ١٩٠٤، ونتفق مع الباحثة في أن هذه الفترة تعد من أهم فترات البحرين خطورة وثراء بالأحداث حيث تعرضت البحرين خلالها للعديد من الضغوط سواء من قبل فارس أو الدولة العثمانية: ومن بعض القوى الأوربية وما تبع ذلك من صراع حاد بين النفوذ البريطاني الذي أخذ يحكم حلقاته على البحرين وبين تلك القوى المنافسة له.

ولما كان سالدانها يمثل وجهة النظر البريطانية بحكم موقعه الرسمي في حكومة الهند البريطانية فقد غلبت على كتاباته النظرة الاستعمارية. ولعل ذلك كان هو الهدف الذي من أجله قامت الباحثة بدراستها لذلك الكتاب لمقارنة ما جاء به بوجهات النظر الأخرى الفارسية والعثمانية غير أن الأهم من ذلك هو معرفة وجهة نظر صاحب المنطقة، التي دار حولها ذلك الصراع أي وجهة النظر العربية المحلية.

ويتضح مما أوردته الباحثة من تعليقات أنه لم يتوافر لها الرجوع إلى الوثائق الفارسية والعثمانية. بيد أن التوفيق قد جانبها فيما قدمته من تعليل عن عدم توافر الوثائق العثمانية بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وبالتالي ضاعت ـ على حد قولها ـ الكثير من الوثائق

وليس من شك في أن الباحثة بذلت جهدا كبيرا في تتبع العرض الوثـائقي الذي وضعه سالدانها وقامت بشرح وتحليل كثيرا من الأحداث التي سجلها كما عنيت بصفة خاصة بإثبات وجهة النظر العربية التي تختلف عن وجهة النظر البريطانية التي لم يكن يعنيها بطبيعة الحال سوى الحفاظ على المصالح الاستعمارية في المنطقة.

وقبل أن نعرض لمحتوى الكتاب قد يكون من المفيد أن ننوه هنا بالدور الذي قامت به كل من حكومة بومباي التي كان يخضع الخليج لإدارتها حتى عام ١٨٥٧ ثم حكومة الهند البريطانية التي تأسست بعد إلغاء شركة الهند الشرقية البريطانية في ذلك العام في إثراء تاريخ الخليج بكل ضخم من المعلومات والوثائق والدراسات التي أصبحت فيما بعد مصدرا لا غنى عنه للمؤرخين ونشير بصدد ذلك إلى المختارات التي أخذت عن سجلات حكومة بومباي وصدرت في عام ١٨٥٦ م إلى جانب المعاهدات والإتفاقيات الخاصة بالهند والأقطار المجاورة في الخليج والبحر الأحمر والتي تضمنتها مجموعة هيوتوماس التي أصدرتها حكومة بومباي في عام ١٨٥١ م والتي تلتها مجموعة أيتشيون التي صدرت عن حكومة الهند البريطانية في عام ١٨٧٦ م في اثني عشر مجلدا يخص منطقة الخليج منها المجلدات من ١٠ ـ ١٢.

وبالإضافة إلى تلك الوثائق والمعاهدات يوجد العديد من التقارير والاستطلاعات التي سجلها ضباط البحرية الهندية إلى جانب الاهتمام الذي أولاه بعض المقيمين البريطانيين في الخليج وقيامهم بوضع دراسات خاصة عن المنطقة نذكر من بينهم صمويل ميلز في دراسته الهامة عن «أقطار وقبائل الخليج» والدراسات الأخرى التي وضعها كل من أرنولد ويلسن ويرس كوكس وغيرهم كثيرين.

ومن المؤكد أن سالدانها قد اعتمد على السجلات والوثائق التي توافرت عن منطقة الخليج لكي يعرض لها في مختصرات مفيدة في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الخليج السياسية والاستراتيجية واحتدم خلالها التنافس بين بريطانيا وغيرها من القوى التي كانت تتطلع إلى المنطقة. وكان ذلك العمل الذي قام به سالدانها وغيره من المسئولين في حكومة الهند البريطانية مقدمة لإصدار دليل شامل الخليج ومن ج. ج لوريمر استجابة لتعليمات اللورد كيرزوف نائب الملك في الهند الذي زار منطقة الخليج في نوفمبر ١٩٠٣ وأوصى بوضع ذلك الدليل الذي صدر في كلكتا بقسميه التاريخي والجغرافي في عام ١٩١٥.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك المصادر الهامة ومن بينها مجموعة سالدانها ودليل الخليج للوريمر رغم صدورها في أوائل هذا القرن إلا أنها لم تنشر على نطاق واسع وإنما طبعت بأعداد

المتعلقة بهذه المنطقـة. ولكن هذا التعليـل ليس مقنعا في تقديـرنا فالأرشيـف العثماني الموجود في رئاسـة الوزراء (بـاشبكانلـك) وقصر يلدز وطـوب قاب سراي بـاستانبـول يحوي كنوزا مـن الوثائق المتعلقة بمنطقـة الخليج والتي لم يكشف النقاب عن معظمها وربما يـرجع ذلك إلى عدم تنظيـم الكثير منها فضـلا مما تحتـاج إليه دراسـة تلك الـوثائق عـن دراية كـافية بـاللغة التركيـة (العثمانية) وبأسلوب الكتابة الذي كان شائعـا في تلك الفترة مما جعل كثيرا من الباحثين يعزفون عنها. مكتفين بالوثائق البريطانية.

كذلك لم يتسن للباحـث الرجوع إلى المصادر الفارسية رغم توافـرها ونشير من بينها إلى الدراسة التي وضعها صادق نشأت مير أماد عن تاريخ الخليج الفارسي السياسي وعباس إقبال. مطالعـات درباب بحرين وسـواحل وجزاير خليـج فارس. إلى جانـب العديد من الـدراسات الأكاديمية التي وضعها باحثون إيرانيون ونشرت بـالإنجليزية والتي يبرزمن بينها الدراسة التي وضعها كـل من فريدون آدميـات وعباس الفاروقي والتـي كان يمكن التعرف مـن خلالها على وجهة النظر الإيرانية بشأن البحرين.

وعلى الرغم من أن الباحثة قد اهتمت بصفة خاصة بالتركيز على وجهة النظر المحلية فيما يتعلق بـالأحداث التي شهدتها البحـرين إلا أنها واجهت في ذلك العـديد من الصعوبـات التي أرجعتها ــ ونحن نتفـق معها فيما ذهبت إليـه ـ إلى أنـه لم يكن هناك آنـذاك وعي محلي بتـاريخ البحرين ومقدراتها ولم تكن البحرين ولا غيرها من أقطار الخليج الأخرى تعنى برصد أحداثها، ولتلك الأسبـاب فإن البـاحثة لم تجد أمامهـا سوى كتـاب التحفة النبهانيـة لمؤلفه الشيـخ خليفة النبهاني الذي اعتبرته يمثل وجهة النظـر البحرينية وكتاب إدارة قطر بين الماضي والحاضر لمحمد شريف الشيباني والـذي اعتبرته يمثل وجهة النظر القطريـة نظرا للترابط الواضح في تـاريخ كل من قطر والبحريـن. غير أن ما يؤخذ على تلك المصادر المحلية التـي تيسرت للباحثة أنها ليست معاصرة للأحـداث التي تناولتها، فمؤلـف الشيباني يرجع تاريـخ صدوره إلى عام ١٩٦٢ وربما كان مؤلف النبهاني أقدم تاريخيا حيث أنـه يرجع إلى حقبة العشرينيات أو بصورة أكثر تحديدا إلى عام ١٣٤٢هـ. ونتيجة للنقص الواضح في المصادر المحليـة فقد لجأت الباحثة لسد ذلك النقص إلى الاستعانة بالدراسات العربية الأكاديمية التي تناولت الفترة موضوع الدراسة.

لقد استطـاعت الباحثـة في تقديمهـا للكتاب أن تقدم عـرضا مفيدا تنـاولت فيـه تطور علاقة بريطانيا بمنطقة الخليج بدءاً من النشـاط التجاري الذي قامت به شركة الهند الشرقية منذ أوائل القـرن السابـع عشر الميلادي حتـى تمكنت بـريطانيـا من إحكـام سيطرتها على المنطقـة في

السنوات الأخيرة من القرن الماضي متبعة في ذلك العديد من الوسائل التي كان من أبرزها استغلال الظروف الداخلية، والمنافسات الأسرية والإبقاء على القوى العربية مفككة هذا بالإضافة إلى استخدام القوة البحرية وسياسة المعاهدات التي أفقدت الإدارات العربية في الخليج استقلالها حيث التزم الشيخ أو الحاكم بألا يعقد معاهدة مع أية دولة غير بريطانيا وألا يتم الإتصال بسواها وألا يأذن لوكيل أية دولة أجنبية بالإقامة في إمارته ولا يتصرف في أي جزء من أراضيه سواء بالتنازل أو البيع أو الإيجار إلا بعد الرجوع في ذلك إلى الحكومة البريطانية.

ومن الواضح أن هذه المعاهدات هي من ذلك النوع الذي يطلق عليه المعاهدات غير المتكافئة أو المعاهدات الإنفرادية التي يلتزم بها طرف واحد دون الآخر فضلا عن أنها ليست مقيدة بوقت محدد ومن ثم اعتبرت بمثابة معاهدات أبدية.

ولم تختلف علاقة بريطانيا بالبحرين عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى حيث تحدد الباحثة بداية تلك العلاقة إلى عام ١٨٢٠ حيث انضم شيوخ البحرين إلى معاهدة السلام البحري العامة وتبع ذلك توقيعهم للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي وصلت إلى خضوع البحرين للحماية البريطانية في عام ١٨٩٢. وقد أعطت هذه العلاقات التعاهدية لبريطانيا المبرر الذي أتاح لها استبعاد العديد من القوى المحلية والأجنبية التي حاولت مد نفوذها إلى البحرين.

وبعد هذا التقديم الذي صدرت به الباحثة الكتاب ترد مقدمة سالدانها التي أوضح فيها أنه سيركز على تطور السياسة البريطانية في البحرين منذ عام ١٨٥٤ مع عرض موجز للأحداث السابقة. على هذا التاريخ ومن الواضح أن سالدانها لم يشأ أن يفصّل أحداث البحرين في الفترة السابقة التي تناولها في كتابه، وأنا اكتفي بالإحالة بشأنها إلى ما ورد في المختارات التي صدرت عن حكومة بومباي والتي جعلت بتاريخ مفصل للبحرين منذ استقرار آل خليفة في حكم البحرين من عام ١٨٥٤، ومن ثم فإنه الإسهام الذي قدمه سالدانها في كتاب يشتمل على الفترة من ١٨٥٤ إلى عام ١٩٠٤ والتي اهتم فيها باستعراض التطورات السياسية في البحرين استنادا إلى الوثائق التي تيسر له الإطلاع عليها بحكم منصبه في حكومة الهند والتي كان من أبرزها المذكرات والتقارير السرية والمراسلات المتبادلة بين حكومة الهند والمقيمين البريطانيين في الخليج وبينها وبين وزارة الخارجية البريطانية بلندن إضافة إلى تقارير الوكالة البريطانية في البحرين إلى المقيمية البريطانية في بوشهر وغير ذلك من الوثائق الأخرى المتعلقة بشئون الخليج.

وينقسم كتاب سالدانها ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: ويتناول العلاقات البحرينية البريطانية ١٧٥٣ ـ ١٨٦٩.

القسم الثاني: ويتناول الموقف العالمي والحماية البريطانية للبحرين ١٨٥٤ ـ ١٩٠٤.

القسم الثالث: ويتناول الشئون الداخلية والسياسة البريطانية في البحرين هذا بالإضافة إلى الملاحق التي ذيل بها دراسته.

ويشتمل القسم الأول من الكتاب على عشرة فصول تعالج الفترة من ١٧٥٣ إلى ١٨٦٩ وهي فترة حافلة بالأحداث الهامة في تاريخ البحرين حيث شهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر استقرار آل خليفة في حكم البحرين منذ عام ١٧٨٣ على وجه التحديد كما شهدت السنوات التالية الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الإمارة إذ كانت بسبب غناها وأهمية موقعها التجاري هدفا لأطماع القوى المحلية والإقليمية ومن بين تلك القوى الجلاهمة وسلاطنة مسقط فضلا عن وصول خورشيد باشا ـ القائد المصري التركي ـ على عهد محمد علي إلى الإحساء وإبرام اتفاقية مع شيخ البحرين في عام ١٨٣٩ كما تعرضت البحرين إلى جانب ذلك إلى ضغوط من قبل الدولة السعودية الثانية على عهد الإمام فيصل بن تركي ١٨٤٣ ـ ١٨٦٦.

ولم تقتصر الضغوط التي تعرضت لها البحرين على تلك القوى التي أشرنا إليها وإنما تعرضت إلى ضغوط شديدة الوطأة من قبل فارس التي كانت لا تكف عن المطالبة بالبحرين وكذلك من قبل الدولة العثمانية.

وقد أثبت شيوخ آل خليفة حنكة سياسية في محاولاتهم الحفاظ على كيانهم حيث يذكر سالدانها بصدد ذلك أنهم كانوا يتبعون سياسة الموازنات السياسية حتى وصل بهم الأمر إلى الاحتفاظ بأعلام فارسية وعثمانية لاستخدامها طبقا للضغوط التي كانوا يتعرضون لها من قبل إحدى الدولتين.

ويركز سالدانها في هذا القسم من الكتاب على اتجاه بريطانيا لتوثيق علاقاتها بالبحرين عن طريق المعاهدات التي عقدتها مع الإمارة في عام ١٨٦١ و ١٨٦٨، ونتيجة لذلك أصبحت البحرين مثارا لمباحثات طويلة بين الحكومتين الفارسية والبريطانية، وفي تلك المباحثات استندت فارس على اتفاقية شيراز الموقعة في عام ١٨٢٢ بين المستر بروس مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية وزكي ميرزا خان حاكم إقليم فارس وذلك على أساس أن تلك المعاهدة كانت تنص في أحد بنودها على أن الممتلكات الفارسية تشمل جزر البحرين، بينما أصرت الحكومة البريطانية على عدم جدوى استناد فارس على تلك المعاهدة التي لم توافق عليها حكومة بومباي وقامت باستدعاء المستر بروس وأقالته من منصبه لتجاوزه الصلاحيات المخولة له، كما أن الشاه رفض بدوره هذه المعاهدة لاستيائه من أمير شيراز في محاولته تنظيم العلاقات بين

فارس والحكومة البريطانية دون أن يتلقى تعليمات صريحة منه.

وفي الوقت الذي تأزمت فيه المباحثات البريطانية الفارسية وتوالت فيه الاجتماعات الفارسية التي وجهت إلى بريطانيا بسبب عقدها اتفاقيات مع شيوخ البحرين دون الرجوع إليها حاولت الحكومة البريطانية أن تستميل فارس إلى جانبها حتى لا تتجه إلى صداقة روسيا ومن ثم حرصت أن يكون ردها على الاحتجاجات الفارسية بأسلوب ديبلوماسي هادىء كما يبدو ذلك واضحا في مذكرة اللورد كلارنزوت وزير الخارجية البريطانية إلى القائم بالأعمال الفارسي بلندن في ٢٩ ابريل ١٨٦٩ وقد فسرت فارس ما جاء في هذه المذكرة تفسيرا خاطئا باعتراف بريطانيا بتبعية البحرين لها رغم أن المذكرة لا تحتوي علي نصوص صريحة بذلك الاعتراف. ومن ثم فإن الباحثة تثير ملاحظة هامة وهي الاختلاف في وجهات نظر الدوائر البريطانية المعنية بشؤون الخليج، فبينما كان موقف حكومة الهند البريطانية يتميز بالشدة والصرامة كان موقف وزارة الخارجية بلندن يتسم بالطابع الديبلوماسي المرن بحكم علاقاتها الدولية غير أنه رغم ما يبدو من تلك المواقف من اختلاف في وجهات النظر إلا أنها كانت تتعذر جميعها على عدم المساس بالمصالح البريطانية.

والحقيقة أن الباحثة استطاعت في هذا القسم من الكتاب أن تقدم لنا العديد من التعليقات والمقارنات المفيدة إلى جانب شرح وتحقيق الكثير من الأحداث التاريخية معتمدة في ذلك على العديد من المصادر والمراجع المتخصصة.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الباحثة في تصحيح بعض الأخطاء الفنية التي وردت في الترجمة العربية إلا أن هناك أخطاء أخرى لم تلتفت إليها ومنها ما ورد على سبيل المثال في صفحة ٣٦ من إبرام الشيخ محمد بن خليفة معاهدة مع الأمير السعودي فيصل بن تركي وعد فيها بتقديم «ضريبة» للسعوديين، بينما كان من الأجدى استخدام كلمة «زكاة» طبقا لمفهوم الدولة الإسلامية.

وقد قدمت لنا الباحثة مقارنة بين ما ذكره سالدانها عن الشيخ محمد بن خليفة ووصفه بالتعسف والتمرد وإثارة الفوضى وبين إشادة العديد من المؤلفات العربية التي اعتمدت على الروايات المحلية به وأعطته صفة، البطولة والشجاعة، وفي إطار تلك المقارنة كان ينبغي للباحثة تفنيد الادعاءات المثالية التي تذرعت بها بريطانيا لإبقاء سيطرتها على الخليج وهي حرصها على صيانة السلام والأمن وقمع القرصنة والفوضى إذ كان يتعين على الباحثة توضيح الأساليب التعسفية التي اتخذتها بريطانيا من أجل تحقيق سيطرتها ومن بينها الحملات البحرية التأديبية

وتحطيم الأساطيل المحلية وعقد المعاهدات غير المتكافئة إضافة إلى التشدد في توقيع الجزاءات وفرض الغرامات وغير ذلك من الأساليب التي كثيرا ما كان يلجأ إليها المقيمون البريطانيون في الخليج متجاوزين الصلاحيات المخولة لهم بدعوى المحافظة على الهدنة البحرية والسلام البريطاني. وكان من المفيد الرجوع بصدد ذلك إلى تقرير برسي بادجر الذي بعث به إلى حكومة الهند البريطانية في عام ١٨٦١ والذي سجل فيه كثيرا من المظالم التي كانت مثارا للسخط والشعور بعدم الرضا من قبل شيوخ وقبائل المنطقة.

وفي القسم الثاني من الكتاب والمعنون «الموقف العالمي والحماية البريطانية للبحرين بين عامي ١٨٥٤ ـ ١٩٠٤» والذي يقع في أربعة وثلاثين فصلا، من الفصل الحادي عشر إلى الخامس والأربعين، يتابع سالدانها ما عرض له في القسم الأول من حيث استمرار بريطانيا في مواجهة التحديات الناجمة عن استمرار سيطرتها على البحرين. ففي الوقت الذي هدأت فيه الاحتجاجات الفارسية، وإن لم تتوقف تماما، ظهر الأتراك العثمانيون على مسرح الخليج وكان ذلك على أثر الحملة التي أرسلها مدحت باشا والي بغداد إلى الإحساء في عام ١٨٧١.

ولعل ما يسترعي الانتباه أن بريطانيا كانت تخشى من الدولة العثمانية ليس بسبب قوتها المادية أو العسكرية، التي كانت تفتقر إليها آنذاك، وإنما بسبب كونها دولة الخلافة الإسلامية وما ينعكس من أثر عدائها للدولة العثمانية من آثار سيئة على الرعايا المسلمين التابعين لها في الهند أمر في غيرها من المستعمرات البريطانية الأخرى، وخاصة في الوقت الذي تصاعدت فيه الدعوة إلى الجامعة الإسلامية. ومن ثم كانت الحكومة البريطانية حريصة ـ رغم الامتداد العثماني إلى الإحساء والقطيف وقطر ـ إلى اتباع أسلوب الملاينة، وهل ذلك يفسر لنا أيضا انتقال المشكلات العثمانية المتعلقة بمنطقة الخليج إلى وزارة الخارجية البريطانية للتعامل معها بالأساليب الديبلوماسية في الوقت الذي كانت فيه حكومة الهند البريطانية لا تكف عن مراقبة الأوضاع التي نجمت عن التدخل العثماني في الخليج حيث يظهر من تقارير المقيمين البريطانيين وجود مخططات عثمانية للامتداد إلى البحرين والساحل المهادن بل واحتمال تحرك القوات العثمانية إلى مسقط إذا ما نجحت تلك القوات في اتخاذ البريمي قاعدة لها. ولتلك المخاوف التي كانت تستشعرها حكومة الهند نجد أنه في الوقت الذي كانت تقوم فيه وزارة الخارجية البريطانية باتصالاتها الديبلوماسية مع الباب العالي كانت حكومة الهند تقوم باتخاذ الإجراءات الفاعلة لحصر التقدم العثماني، وكان أهم ما اتخذته بصدد ذلك تشجيعها للشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين لكي يجدد ادعاءاته على الزيارة بهدف إثارة المتاعب ضد العثمانيين في قطر، كما شجعت

في الوقت نفسه شيخ أبوظبي كي يمتد بسيطرته إلى خور العديد الواقع إلى الجنوب من قطر بهدف الوقوف ضد التحركات العثمانية نحو الساحل المهادن، ومما يثير الانتباه أن تلك الإجراءات كانت تخالف السياسة البريطانية العامة التي كانت تهدف إلى تجزئة الساحل العماني حيث أن المستجدات التي واجهتها بريطانيا جعلتها تعدل من سياستها من أجل الحفاظ على مصالحها.

ومن خلال عرض سالدانها لمراحل الصراع العثماني البريطاني في الخليج يبدو لنا بوضوح استغلال كل من السلطات العثمانية والبريطانية للصراعات الأسرية والقبلية، فبينما ساعدت السلطات العثمانية قبيلة بني هاجر للإغارة على البحرين ساندت بريطانيا الأمير السعودي عبدالرحمن الفيصل الذي فر من أسره في بغداد ولجأ إلى البحرين وأعلن تمرده على السلطات العثمانية.

وفي الوقت الذي كان يتأزم فيه الموقف بين السلطات العثمانية في الإحساء وبين السلطات البريطانية في الخليج كانت المباحثات بين الباب العالي ووزارة الخارجية البريطانية قد أسفرت عن توصل الجانبين إلى تسوية ١٨٧٨ الخاصة بتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في الخليج. غير أن حكومة الهند البريطانية لم تنظر إلى تلك التسوية بارتياح وأصرت في مراسلاتها مع وزارة الخارجية البريطانية أن يقترن الاعتراف البريطاني بمناطق النفوذ العثماني إلى جنوب العقير بإتاحة الفرصة للسفن البريطانية للوصول إلى المياه العثمانية بحجة مكافحة القرصنة وأن تكف السلطات العثمانية عن التدخل في شئون الساحل العثماني فضلا عن اعترافها بالعلاقات التعاهدية التي تربط بريطانيا بالبحرين.

وقد استطاعت حكومة الهند البريطانية استغلال تراخي السلطات العثمانية في مراقبة الأوضاع البحرية في المياه الخاصة لنفوذها لكي تبالغ في اتهام تلك السلطات بالإهمال حتى يتاح لها المجال للتدخل في تلك المياه وتوثيق علاقتها بالحكام بمقتضى التزامات شفوية أو اتفاقيات سرية. كما حرصت في الوقت نفسه على إلزام شيوخ البحرين بمقتضى معاهدة ١٨٨٠ بعدم التعامل مع ممثلي الدول الأجنبية بما في ذلك الدولة العثمانية أو السماح لهم بإنشاء وكالات أو محطات للوقود، وكانت تلك المعاهدة بداية لتلك المعاهدات المانعة التي شكلت أقصى نفوذ وصلت إليه بريطانيا في تعاملها مع إمارات الخليج والتي بدأت بعقدها مع سلطنة مسقط وشيوخ الساحل الهادن ١٨٩١ ثم مع البحرين في عام ١٨٩٢ وأخيرا مع الكويت في عام ١٨٩٩.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن المشكلات التي واجهتها بريطانيا لم تقتصر على الدولة العثمانية أو فارس وإنما تعرضت بالإضافة إلى ذلك إلى محاولات بعض القوى الأخرى لإيجاد مصالح لها في البحرين ومن بينها فرنسا التي حاولت إقامة تمثيل تنصلي كما حاولت بعض المؤسسات الاقتصادية والتبشيرية النفاذ إلى البحرين حيث اتجهت شركة الدنكهاوس الألمانية إلى إنشاء وكالة تجارية لها كما حاولت بعض الشركات الأجنبية استغلال مصائد اللؤلؤ، كما تمكنت الإرسالية العربية الأمريكية من الحصول على قطعة أرض من شيخ البحرين لبناء مقر لها في البحرين.

وقد يكون من الإنصاف أن ننوه بقدرة الباحثة على تفسير كثير من الأحداث التي أوردها سالدانها في هذا القسم من دراسته حيث قدمت لنا إيضاحات مفيدة عن طبيعة العلاقات بين الدولة العثمانية والإمارات العربية في الخليج وهي العلاقات التي ترتبت على حملة الإحساء ولعل أهم ما أوضحته بصدد ذلك أن رفع العلم العثماني على السفن الكويتية لم يكن له دلالة معينة أكثر من أن أصحاب تلك السفن كانوا يفضلون رفع العلم العثماني للتخفف من الرسوم الباهظة التي كانت تفرض في موانى الهند بحكم الامتيازات التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية في تلك الموانى فضلا على أن العلم الكويتي لم يكن معترفا به في ذلك الوقت.

ومن أهم الملاحظات التي استرعت انتباهنا في تعليق الباحثة على هذا القسم من الكتاب أنها أجهدت نفسها في جميع النصوص الكثيرة التي نقلتها عن المصادر والمراجع التي اعتمدتها، وكثير من تلك النصوص يتداخل مع غيره فضلا عن تكرار المادة التاريخية وكان من الأجدى فيها لو اكتفت الباحثة بالتركيز على نقاط الاختلاف في الروايات المتعددة التي رجعت إليها أو الجديد الذي أضافه مصدر عن مصدر آخر. ولعل مما استرعى نظرنا أيضا أن الباحثة قد أحجمت عن الإدلاء برأيها أو بتعليقاتها على بعض التعبيرات التي وردت في النص المترجم، وهي تعبيرات تعبر عن وجهة النظر البريطانية من ذلك اتهام سالدانها الأتراك في صفحة ١٩١ بسياسة عدوانية. كما أن الباحثة استخدمت في أكثر من موقع تعبير «القرصنة» وهو نفس التعبير الذي استخدمه سالدانها، وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض التعبيرات غير الدقيقة التي استخدمتها الباحثة من ذلك ما ورد في صفحة ٢٢٣ هامش رقم (١) أن الشيوخ العرب كانوا يدفعون «زكاة» للحكومة البريطانية ومن الواضح أن استخدام الزكاة هنا لا ينسجم مع الجهة التي تتلقى تلك الأموال وهي بريطانيا. كما فات الباحثة التعليق على بعض الأخطاء الفنية التي وردت في الترجمة العربية ومنها ما جاء في صفحة ٢٩٣ أن حكومة الهند ارتبطت بمعاهدة مع

البحرين «كدولة مستقلة» منذ عام ١٨٢٠ وبطبيعة الحال أن النص الإنجليزي لا يشير إلى البحرين كدولة مستقلة وإنما يشير إليها باعتبارها مشيخة لها علاقات مع بريطانيا.

وفي القسم الثالث والأخير من الكتاب يتناول سالدانها الشئون الداخلية والسياسة البريطانية في البحرين، ويشمل هذا القسم الفصول الممتدة من الفصل السادس والأربعين إلى الفصل الحادي والستين.

ومما هو جدير بالذكر أن معالجة سالدانها لشئون البحرين الداخلية اقتصرت فقط على ما يمس منها المصالح البريطانية دون الاهتمام بالتطورات الاقتصادية أو الاجتماعية في البحرين فهذه الأمور الخاصة بمقدرات البحرين كانت لا تعني المصالح البريطانية في شيء، ومن ثم كان تركيز المؤلف على تدخل السلطات البريطانية لحماية، الرعايا التابعين لها أو المشمولين بحمايتها، وهو تدخل أدى إلى انتقاص العديد من السلطات التشريعية والقضائية التي كان يتمتع بها شيوخ البحرين هذا بالإضافة إلى تدخل الدوائر البريطانية في الخليج في تحديد نسبة الرسوم الجمركية التي تفرض على التجارة العابرة وإصرار السلطات البريطانية على تعيين أحد الرعايا الإنجليز مديرا لجمارك البحرين، فضلا عن إقامة وكالة سياسية لها في البحرين تتبع المقيمية البريطانية في بوشهر تم افتتاحها في عام ١٩٠٣.

وعلى الرغم من الضغوط التي مارستها بريطانيا على البحرين إلا أن استقراء العرض الوثائقي الهام الذي قدمه سالدانها يتبين منه المقاومة العنيدة التي أبداها شيوخ البحرين إزاء الإجراءات البريطانية وإن كانت الكفة قد رجحت في نهاية الأمر لصالح بريطانيا باعتبارها القوة المتنفذة في الخليج.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن القسم الثالث من الكتاب هو القسم الأقل خطا من الشروح والتعليقات التي أثرت بها الباحثة القسمين الأولين وربما يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الموضوعات التي تناولها القسم الأخير والتي انحصرت غالبيتها في الإجراءات الداخلية التي اتخذتها السلطات البريطانية لتأكيد سيطرتها على البحرين.

وأخيرا ترد في نهاية الكتاب مجموعة هامة من الملاحق تشتمل على الترجمة العربية لمعاهدة شيراز ١٨٢٢، وترجمة المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع شيوخ البحرين في عام ١٨٢٠ والتي على أثرها ارتبطت البحرين بمعاهدة السلام البحري العام، كما تضمنت الملاحق المعاهدات الأخرى التي أبرمتها بريطانيا مع البحرين في عام ١٨٦١ والتي قبل فيها شيوخ البحرين الإلتزام بشروط الهدنة البحرية الدائمة، واتفاقية ١٨٦٨ التي ترتب عليها فصل قطر

عـن البحريـن، ومعاهـدتي ١٨٨٠ و ١٨٩٢ اللتان وضعتـا البحـرين تحت الحمايـة البريطانيـة. وبالإضافة إلى ذلك تضمنت الملاحق بعض التشريعات التي أدخلتها بريطانيا في البحرين والتي ترتـب عليها منـح المقيم البريطـاني في الخليج صـلاحيات الفصـل في الدعـاوي التي تقـوم بين الأجانب المقيمين في البحرين أو بينهم وبين الرعايا التابعين لشيخ البحرين.

وأخيرا أنهت الباحثـة دراستها بقائمـة ببليوجرافية تضمنـت المصادر والمراجع العـربية والأجنبية التي اعتمدت عليها في دراستها.

ولا يسعنا في نهاية ذلك العرض سوى الثناء على ذلك الجهد الكبير الذي بذلته الدكتورة فتـوح عبدالمحسـن الخترش فيما أوردته مـن تعليقات وشروح للـدراسة الـوثائقيـة الهامة التـي وضعها ج.ج سـالدانها والتـي لا غنى عنهـا لكل من يتصـدى لدراسـة تاريـخ البحريـن بصفة خاصة وتاريخ الخليج العربي الحديث بصفة عامة.

